Melanie Magidow

e: melaniemagidow@gmail.com

w: melaniemagidow.com

١ ديسمبر ٢٠٢٢

التعليم في المغرب

بقلم الدكتورة مريم الساهلي

في هذا المقال، تعْرض الكاتبة الضيفة الدكتورة مريم الساهلي تطورات هامة في التعليم في المغرب وتحدد الجوانب المتبقية التي تستدعي التحسين.

مقدمة

تقع المملكة المغربية في الجزء الشمالي الغربي من أفريقيا. وهي، بحكم موقعها الجغرافي، بلدٌ أفريقيٌّ وعربيٌّ مسلمٌ على السواء، وعضوٌ في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. وتعد العربيةُ اللغةَ الرسمية، إلى جانب الأمازيغية التي اكتسبت هذه المكانة في عام 2015. وأما الفرنسية فهي اللغة الثانية في المغرب الذي كان محميةً فرنسيةً ما بين عامَي 1912 و1955. وشكّلت هذه الخلفية متعددة اللغات النظام التعليمي المغربي.

ويعْرض هذا المقال تَشَكّل النظام التعليمي المغربي ومختلف المراحل التي مر بها لتحسين جودة التعليم. وما فتئت تخضع المناهج وطرق التعليم والتقييم وتدريب الأساتذة لإصلاحات تعليمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإصلاحات، ما زال نظام التعليم في المغرب يواجه عددًا من التحديات.

تاريخ نظام التعليم في المغرب

في عام 859 ميلادية، أسست السيدة فاطمة الفهرية -التي هاجرت رفقة أسرتها من تونس إلى فاس- القرويين التي تعد أول مؤسسة للتعليم العالي في المغرب والعالم العربي. وإلى يومنا هذا، يدْرس طلاب هذه المؤسسة بوجه خاص الفقه الإسلامي والفقه المالكي، فضلا عن اللغة العربية الفصحى واللغات المعاصرة مثل الفرنسية والإنجليزية. وكان النظام التعليمي، حتى قبل النفوذ الاستعماري، نخبويا بخدمته الأقلية الغنية. وتعلَّم التلاميذ في *المْسِيد* (المدرسة الابتدائية) و*المدرسة* (المدرسة الإعدادية) كيف يقرؤون ويكتبون باللغة العربية وحفظوا القرآن.

وحينما وصل الفرنسيون إلى المغرب في عام 1912، كان النظام التعليمي تقليديا ودينيا. وتحت حكم الجنرال ليوطي، المقيم العام الفرنسي، كان للنظام التعليمي الذي تأسس حديثًا هدفٌ واحدٌ: وهو عدم تحديث البلاد أو إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم، بل إحداث نخبة مغربية متعلّمة لخدمة أغراض المحتل. واختار المحتل الفرنسي سياسة الفصل العنصري. ففي عام 1930، أصدر قانونًا يسمى الظهير البربري بهدف تدريس الأمازيغيين باللغة الفرنسية فقط. وكان الهدف من هذا الفصل هو إبعاد الأمازيغ عن بني جلدتهم من العرب وترسيخ فكرةٍ في أذهان الأجيال الشابة مفادها أن تاريخهم وتطلعاتهم مختلفةٌ عن تاريخ وتطلعات العرب. وأثارت هذه السياسة ردَّ فعلٍ قويٍّ من الحركة الوطنية المغربية، مما أجبر الفرنسيين على تركها. وبصرف النظر عن تجديد المباني وإعداد الاختبارات وزيادة مرتبات الأساتذة، تُركت إدارة جامعة القرويين للمغاربة لأنها كانت مؤسسةً دينيةً. ولكشف زيف النظام التعليمي الفرنسي في المغرب، أحدث الوطنيون المغاربة ما كان يُسمى "المدارس الحرة". ومع أن هذه المدارس اتبعت نموذج التعليم المدرسي الفرنسي، إلا أنها شددت على دراسة اللغة العربية في المدارس الابتدائية والإعدادية. وفُصلت أيضا الطائفة اليهودية المغربية عن المجتمع المغربي المسلم في التعليم المدرسي. وكان "الاتحاد الإسرائيلي"، وهو منظمة دولية يوجد مقرها في فرنسا وتهدف إلى تعزيز الهوية اليهودية من خلال التعليم والتدريب المهني، مسؤولًا عن تعليم اليهود المغاربة أثناء فترة الاحتلال. وحينما غادر الاحتلال الفرنسي البلاد في عام 1956، كانت قلةٌ قليلةٌ من المغاربة متعلمةً، مقارنةً بغيره من البلدان الخارجة من الاحتلال مثل الجزائر وتونس.

وفي مطلع الاستقلال، شكّل الفرنسيون أغلب موظفي التعليم، بما أن المغاربة القلائل الذين أكملوا تعليمهم العالي عملوا في وظائف منخفضة الدخل في الإدارة الفرنسية. وبالتالي، أصدرت وزارة التربية الوطنية المغربية سياستين مهمتين، هما: المَغرَبة والتعريب. وكان الهدف من سياسة المغربة هو استبدال الأساتذة الفرنسيين كافةً بأساتذة مغاربة، وهو ما تحقق بالكامل في التسعينيات. وأما سياسة التعريب، فقد اعتزم المغرب تدريس كافة المواد باللغة العربية. ومع ذلك، لم تنجح قط هذه السياسة. وتُدرَّس كل المواد باللغة العربية في المستويَين الأول والثاني. وابتداءً من المستوى الثالث، تصبح الدراسة ثنائية اللغة. وتُدرّس مواد مثل التاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية باللغة العربية. وأما المواد العلمية فقد كانت تُدرَّس في البداية باللغة الفرنسية، ثم تحولت إلى اللغة العربية في عام 1983 في إطار عملية التعريب، قبل أن تعود إلى الفرنسية في عام 2019.

التحديات والحلول

لقد شكل توسيع نطاق التعليم ليشمل الجميع قصة نجاح، في ظل التحاق أكثر من 95% من الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2019). ومع ذلك، ما زال نظام التعليم المغربي يواجه تحديات كبيرة مثل ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة، والمستويات العالية من تغيب التلاميذ، وعدد التلاميذ الكبير في الفصول الدراسية، وافتقار التدريب أثناء الخدمة للجودة، والبنية التحتية المنهكة، وانخفاض فرص العمل المتاحة لأولئك الذين لا يملكون شهادة التعليم الثانوي، والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي المسيّسَين إلى حد كبير.

لرفع معايير التعليم في المغرب، يتعين على الحكومة المغربية أن توفّر التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات، إضافةً إلى التصدي للتحديات التي تعرقل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي من 6 سنوات إلى 15 سنة. وتضم أوجه التحسين ما يلي: تعزيز قدرات الأساتذة، وزيادة معدلات الحضور اليومي للتلاميذ، وتحسين معرفة القراءة في الصفوف الدراسية الأولى، وإتاحة فرص الحصول على مواد التعلم والتدريس في المناطق الريفية والقرى النائية، وتوزيع المواد التعليمية على التلاميذ الفقراء.

وسعيًا إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة، يدعو المغرب إلى اعتماد استراتيجيةٍ تنمويةٍ في قطاع التعليم قائمةٍ على الإنصاف في سبل الوصول إلى التعليم وجودة النتائج. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجةٌ إلى إجراء إصلاحات للاستثمار في رأس المال البشري (أي في الأطفال والأساتذة والعلماء التربويين ومديري المدارس والمسؤولين) والنهوض بنوعية التعليم الإلزامي ووضع سياسة تعليمية ممولة تمويلا مستداما، ولاسيما عند مراعاة أن نوعية النظام التعليمي في البلاد تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي للبلد وتطوره.

الدكتورة مريم الساهلي، أستاذة الأدب واللغة العربية بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة الأخوين، حاصلة على شهادة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية. درّست في أوروبا وأمريكا والمغرب. شاركت في مؤتمرات علمية دولية ووطنية. تركّز في أبحاثها الأكاديمية على المجالات الآتية: تعليمية اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، تطوير المناهج، إدماج التكنولوجيا في التعليم، تقييم البرامج اللغوية.

وهذه النسخة العربية مترجمة لبشرى لغزالي | https://bouchralaghzali.com/